



# INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

21/9/2017 – UPR

المملكة المتحدة لبريطانية العظمى

السيد الرئيس .....

نثمن دور الفرق العامل المعني بهذا الاستعراض الشامل لحالة حقوق الإنسان للمملكة المتحدة وإيرلندا الشمالية وقد جاءت المداولات والعرض من جانب الدولة والحوار التفاعلي للوفود والتوصيات محاكية للواقع وقد استوقفنا موقف المملكة المتحدة بشأن سيادتها على الإقليم البريطاني في المحيط الهندي.

وهذا ما حرك شجون شعوب الدول العربية في الخليج تجاه بريطانيا المستعمر الظاهر لها قديماً المستتر حالياً ، وحيث أن بريطانيا أقرت بأن قانون حقوق الإنسان يجعل الحقوق الواردة في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان قابلة للإنفاذ في محاكم المملكة المتحدة وقد أدخل قانون المساواة الذي يحظر التمييز المباشر وغير المباشر واجب المساواة.

ولأننا كشعوب خليجية استولت - وما زالت - بريطانيا على أراضينا وعلى ثرواتنا دون أن يكون للشعوب حق تقرير المصير وإنما تبدل الاستعمار الظاهر باتفاقيات رسمية مبطن الجزء الأكبر منها وقعت مع حكومات الخليج دون أن يكون لليوم حق للشعوب في تقرير مصيرهم من أجل إدارة شؤونهم العامة و ثرواتهم على النحو المكفول في العهد الدولية لحقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة.

السيد الرئيس ....

الصناديق السيادية و ثروات الشعوب في معظم الدول الخليجية تتركز في بريطانيا وتدار في ظل عدم شفافية وغياب كامل للشعوب لمعرفة مصير تلك الثروات ودون أن تتخذ بريطانيا تدابير ملموسة وتتجاهل المبادئ التوجيهية بشأن الاستثمار والأعمال التجارية بينها وبين حكوماتنا ، الأمر الذي رسخ قناعتها بأن لا قيمة للإنسان في الخليج لدى بريطانيا ، طالما الشراكة والمصالح ونهب الثروات والاستيلاء على مقدرات الشعوب ماضٍ بالاتفاق مع حكومات هذه الدول الأمر الذي يثير القلق الشديد إزاء هذه التدابير القسرية الإنفرادية بين حكومة بريطانيا والحكومات الخليجية التي أثرت سلباً على حياة الإنسان في إقليمنا وعلى حقوقه وعلى التنمية والتجارة والاستثمار والتعاون وعلى مجمل الحالة السياسية في ظل تراجع



# INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

الديمقراطية أو انعدامها وتراجع هامش الحريات والسبب أن بريطانيا استخدمت من الأساليب والتدابير التي شجعت على إكراه دولنا وأرغمتها على التبعية في ممارسة حقوقها السياسية للاستئثار بمعظم المزايا والثروات في دولنا.

فهل تعيد بريطانيا النظر في سياستها وتحترم حقوق الإنسان وتتشارك مع الشعوب في إعادة صياغة العلاقة بما يضمن مصالح الطرفين ويدفع بالتنمية الحقة وللمزيد من الديمقراطية والحريات وفق خارطة طريق إعلان جنيف الذي أعلنه من هنا الحقوقيون الخليجيون ، نأمل ذلك.

شكراً السيد الرئيس...